

Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 48 من جدول الأعمال المؤقت *

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 6 من قرار الجمعية العامة 75/78 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها. ففي 26 نيسان/أبريل 2024، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء وإلى المراقب الدائم لدولة فلسطين، يوجه فيها انتباههم إلى الأحكام ذات الصلة من القرار 75/78، ويطلب أن تُقدّم إلى الأمانة العامة بحلول 24 حزيران/يونيه 2024 أي معلومات ذات صلة بشأن أي إجراء متخذ أو متوخى اتخاذه فيما يتعلق بتنفيذ القرار. ووردت ردود من كولومبيا وإسرائيل والاتحاد الروسي، ترد مستسخة في هذا التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/150

260824 120824 24-14194 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 6 من القرار 75/78 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.
- 2 - ففي 26 نيسان/أبريل، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثلين الدائمين لجميع الدول الأعضاء وإلى المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، يوجه فيها انتباههم إلى الأحكام ذات الصلة من القرار ويطلب تقديم أي معلومات ذات صلة بشأن أي إجراء متخذ أو متوخى اتخاذه فيما يتعلق بتنفيذ القرار. وحتى 24 حزيران/يونيه 2024، وردت ردود من كولومبيا وإسرائيل والاتحاد الروسي. وترد تلك الردود مستنسخة في هذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء والمراقبين

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

تؤكد كولومبيا من جديد أن احتلال الأرض الفلسطينية يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويتعارض مع المبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد مجدداً أنه وفقاً لمبادئ الإنصاف والعدل، يحق للاجئين الفلسطينيين الحصول على ممتلكاتهم وعلى الإيرادات الآتية منها.

وبالمثل، تؤكد كولومبيا من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، غير قانونية وتشكل عبئاً أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتضم صوتها إلى النداء الدولي الداعي إلى وضع حد لجميع الأنشطة الاستيطانية، في ظل الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتعترف كولومبيا أيضاً بالعمل الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) دعماً للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، وتسلط الضوء على هذا العمل، فقد كرست الوكالة جهودها منذ عام 1950 لتنفيذ أعمال وبرامج مساعدة مباشرة لفائدة اللاجئين الفلسطينيين.

وتقوم المساعدة الإنسانية على مبادئ من مبادئ القانون الدولي الإنساني هما مبدأ التمييز ومبدأ احترام وحماية الأشخاص الذين لم يشاركوا أو توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية ومعاملتهم معاملة إنسانية. وفي هذا الصدد، يمثل دعم عمل الأونروا التزاماً يقع على عاتق جميع الدول التي تشجع احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ولهذا السبب، قد دأبت كولومبيا تاريخياً على التصويت لصالح قرار الجمعية العامة المعنون "تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين"، الذي تعترف فيه الجمعية العامة بإسهام الوكالة في تقديم المساعدة الطارئة وفي رفاه اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم وتنميتهم البشرية، وتؤكد من جديد ضرورة استمرار أعمال الوكالة دون عوائق ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وبالمثل، قدمت كولومبيا في عام 2023 تبرعين للأونروا، وكدليل على ثبات دعم حكومة الرئيس غوستافو بيترو أوريجو لفلسطين والتزامها إزاءها، تعترم كولومبيا دعم عمل الوكالة مجدداً هذا العام. وقد صوتت كولومبيا أيضاً لصالح قرارات الجمعية العامة التي يطلب فيها الأمين العام معلومات من الدول الأعضاء، ولا سيما قرارات الجمعية 75/78 و 78/78 و 74/78.

وأخيراً، تؤكد كولومبيا من جديد اقتناعها بأن الحل النهائي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ولتحقيق الاستقرار الإقليمي يقوم بالضرورة على حل الدولتين، وفقاً للعديد من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، ولا سيما قرار الجمعية العامة 181 (د-2) لعام 1947 وقرار مجلس الأمن 242 (1967). إذ أن الفلسطينيين والإسرائيليين يستحقون العيش في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

تهدي البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف بأن تحيل إلى مذكرته المتعلقة بقرارات الجمعية العامة 75/78 و 74/78 و 73/78 التي اعتمدتها الجمعية في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

وقد قررت إسرائيل، مرة أخرى، التصويت ضد تلك القرارات بسبب الدوافع السياسية التي تقف وراءها وحقيقة أنها تمثل وجهة نظر أحادية الجانب لا تعكس الواقع في الميدان.

وحذرت إسرائيل مرارا وتكرارا من المشاكل الرئيسية الكامنة في أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في قطاع غزة، بما في ذلك توظيف الإرهابيين، والتحرير على الكراهية ومعاداة السامية في نظام مدارس الأونروا واستخدام مباني الأونروا لأغراض إرهابية، كما تم توضيح ذلك أيضاً في تقرير الأمين العام (A/73/150 و A/72/150). ومع ذلك، وبعد الكشف عن مشاركة بعض موظفي الأونروا في الهجوم الإرهابي الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، تم الكشف عن المزيد من المعلومات حول تسليح حركة حماس الهائل والمنهجي إلى الأونروا في غزة، بشكل يبين أنه لا يمكن إصلاح الأونروا في غزة.

ففي 7 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت حماس وقادت هجوماً إرهابياً كبيراً على الأراضي الإسرائيلية والمواطنين الإسرائيليين تضمن أعمال ذبح وقتل وحرق للأحياء واعتداء جنسي واغتصاب وتمثيل بالجثث وخطف لمواطنين إسرائيليين وأجانب من جميع الخلفيات والأعمار والأديان. وقد شارك موظفو الأونروا بنشاط في هذا الهجوم الإرهابي. وعُرض كل ما ذكر أعلاه على الأمم المتحدة في الفترة التي تلت وقوع الهجوم.

وكان تسليح حماس إلى صفوف الأونروا شاغلا متكررا، وقد عرضته إسرائيل لمدة سنوات على الأونروا وعلى كبار مسؤولي الأمم المتحدة في رسائل أو أثناء اجتماعات معقودة بالحضور الشخصي. إلا أن كامل نطاق هذا التسليح لم يكن معروفاً ولم يتضح إلا بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر. فقد وظّفت الأونروا مئات الإرهابيين من أعضاء حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في قطاع غزة، وكان بعضهم يشغلون مناصب رفيعة المستوى في الأونروا أو في حماس. وأطلقت إسرائيل الأمم المتحدة على هذه

المعلومات بشكل دقيق ومفصل. وعلاوة على ذلك، أطلعت إسرائيل الأمم المتحدة على قائمة جزئية تتضمن أسماء المئات من الإرهابيين الذين توظفهم الأونروا في غزة، وكان بعضهم يشغلون وظائف مديري مدارس ونوابهم. وخلصت كاثرين كولونا، رئيسة فريق الاستعراض المستقل بشأن الأونروا، في التقرير النهائي إلى أن "أي مشاركة في جماعة عسكرية تروج للتمييز أو العنف، مثل حماس أو الجهاد الإسلامي، تنتهك مبدأ الحياد". ومع ذلك، ورغم الصدمة التي أثارها الكشف أن العديد من موظفي الأونروا الذين يُفترض أن يقوموا بأنشطة إنسانية هم في الواقع أعضاء في تنظيمات إرهابية، وبالتالي يخدمون المخططات الخبيثة لحماس أو الجهاد الإسلامي، قررت الأمم المتحدة عدم التحقيق في هذا الانتهاك الواضح لمبدأ الحياد. ولم توكل إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولا إلى فريق الاستعراض المستقل مهمة التحقيق في توظيف الأونروا لعدد هائل من الإرهابيين.

وعلاوة على ذلك، اتضح أن استخدام البنية التحتية للأونروا ومرافقها لأغراض إرهابية من قبل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني مسألة متكررة مماثلة. وطوال سنين، عرضت إسرائيل هذه المشكلة الكبيرة أيضًا على الأونروا وعلى كبار مسؤولي الأمم المتحدة في رسائل أو أثناء اجتماعات معقودة بالحضور الشخصي. ومرة أخرى، لم يتضح نطاق هذه المشكلة إلا بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، عندما تبين أن العشرات من مباني الأونروا في قطاع غزة تضم في داخلها أو في محيطها المباشر بنية تحتية إرهابية دائمة، مثل الأنفاق، وفتحات الأنفاق، وغرف العمليات، ومخازن الأسلحة، وما إلى ذلك لكي تستخدمها حركة حماس. وفي حالتين اثنتين، ثبت أن الأنفاق التي تم الكشف عنها داخل مدارس الأونروا في السنوات الأخيرة وتم إغلاقها فعلياً بعد ذلك مباشرة وفقاً للأونروا، قد ظلت نشيطة وأن حماس استخدمتها خلال الحرب الحالية. وكان المثال الأكثر فظاعة على استغلال حماس للبنية التحتية للأونروا هو نفق الإرهاب الذي تم الكشف عنه تحت مقر الأونروا في قطاع غزة. فقد شكّل هذا النفق، الذي يبلغ طوله 700 متر وعمقه 18 متراً، مركز قيادة استخباراتي لحماس، وكان يضم محطة خوادم مركزية. وربطت البنية التحتية الكهربائية لهذا النفق مباشرة بالبنية التحتية الكهربائية للأونروا. ومن المستحيل أن نتخيل أن الأونروا لم تكن على علم بذلك. ونظراً إلى العدد الكبير لموظفي الأونروا الذين ينتمون إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي، فلا عجب أن تخدم مباني الأونروا مصالح حماس إلى هذه الدرجة. وحسب فهمنا فإن حماس تنتظر إلى الأونروا في غزة على أنها مورد استراتيجي وهي تتصرف على هذا الأساس.

ولا يقتصر استخدام حماس لمنشآت الأونروا كـ "دروع بشرية" فقط على قطاع غزة. فعلى سبيل المثال، تقع غرفة العمليات المشتركة التي تستخدمها الأجنحة العسكرية للتنظيمات الإرهابية الفلسطينية في جنين (التي استهدفتها قوات الدفاع الإسرائيلية في تموز/يوليه 2023) على مسافة بضعة أمتار فقط من منشأة تابعة للأونروا. وقد عُرضت تلك المعلومات على المفوض العام نفسه أثناء اجتماع عُقد في وزارة الخارجية.

إن الأونروا منظمة تعمل على إدامة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كما أنها تركز رواية حق العودة، بشكل ما، من أجل القضاء على دولة إسرائيل. ومن خلال إدامة مركز الفلسطينيين بوصفهم لاجئين، تبرهن الأونروا على أنها جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحل.

وبناءً على ما سبق، ليس من المستغرب أن تستمر مشكلة التحريض على العنف والجهاد في نظام تعليم الأونروا. وقد صدر عدد من الدراسات والتقارير المتعلقة بالتحريض في نظام تعليم الأونروا عن معاهد بحث مستقلة ومنظمات غير حكومية مثل معهد IMPACT-se ومعهد جورج إيكيرت وهيئة رصد الأمم

المتحدة ومركز أبحاث سياسات الشرق الأدنى. ومن المهم الإشارة إلى أن التحريض على العنف والجihad غير موجود في كتب السلطة الفلسطينية التي تستخدمها الأونروا فحسب، وإنما أيضًا في المواد التعليمية التكميلية التي يعدها مدرّسو الأونروا أنفسهم. وقد تمت مواجهة الأونروا بهذه المعلومات عدة مرات، ولكنها قررت أن تغض الطرف واختارت عدم تصحيح الوضع بطريقة فعالة. وتبعث الصورة العامة لاستمرار عملية التعليم من أجل العنف داخل مدارس الأونروا على القلق.

كما أن الدور الذي يؤديه موظفو الأونروا ومنشآتها خلال الحرب الحالية في خدمة المصالح الإرهابية لحركة حماس، وعدم قدرة قيادة الأونروا على الالتزام بالطرد الفوري لجميع عناصر حماس العاملين لديها، يبيّنان بوضوح أنه لا يمكن إصلاح الأونروا في غزة.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالإنكليزية]

يكرر الاتحاد الروسي تأكيد موقفه الثابت المؤيد للامتثال الصارم للقرارات الرئيسية لمجلس الأمن والجمعية العامة التابعين للأمم المتحدة بشأن التسوية في الشرق الأوسط، مع التركيز على قرار مجلس الأمن 497 (1981) ذي الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ الاتحاد الروسي يعارض باستمرار القرارات التعسفية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية والأمريكية المتعلقة ببسط السيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة في مرتفعات الجولان وبالإعتراف بتلك السيادة، وقد أدان البناء غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية والهجمات والغارات الجوية الإسرائيلية على الأراضي السورية. ونحن نود أيضا أن نؤكد دعمنا الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان المتعلقة برصد الانسحاب بين سوريا وإسرائيل.

أما فيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فنحن نود أن نؤكد مجددا دعمنا الثابت لاستمرار عمل الوكالة دون انقطاع أو تعطيل نظرا إلى أنها الهيكل الوحيد الذي يقدم المساعدة الشاملة للفلسطينيين، سواء كان ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة أو في البلدان العربية المجاورة. ويعارض الاتحاد الروسي محاولات القيادة الإسرائيلية الرامية إلى تصنيف الأونروا بأنها تنظيم إرهابي وحظر عملياتها في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. ونحن نشدد على أهمية الحفاظ على ولاية الأونروا وحمايتها فيما يتعلق بوحدة من قضايا الوضع النهائي، وهي قضية الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين.